جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تقيم الاوضاع الامنية في الوطن العربي
عرض المشكلات الامنية وافاتها

الاستاذ : محمود السيد ابراهيم

الرياض

1406 هـ - 1986 م

الفصل الثالث

تقييم الأوضاع الأمنية في الوطن العربي

عرض المشكلات الأمنية وآفاقها★

تمهيـد :-

تعاني المجتمعات العربية كما تعاني المجتمعات البشرية في كل زمان ومكان من مشكلات شتى، تنشأ عن التفاعل البشري واحتكاك المصالح وتعارض الرغبات. وبالرغم مما تسنه تلك المجتمعات من قوانين ولوائح وأنظمة وأعراف وتقاليد، وهيئات دائمة تشرف على ضبط سلوك الأفراد، إلا أننا نجد قصورا في هذه القوانين والتنظيمات عن ضمان الاستقرار والأمن، وقصورا من الأفراد والهيئات المنفذة في اتباع أحكامها وسلامة تطبيقها فيما بينهم ... ويجد الأفراد مجالا للخروج على القوانين وتعكير صفو الأمن والانحراف بسلوكهم عن الخط المرسوم.

الأسباب التي تؤدي الى الجريمة في الغرب :

ولقد عانت المجتمعات من الجريمة منذ القدم وكانت الجريمة في صورتها التقليدية كالقتل والسرقة واستباحة العرض وهو ما يعرف بالجريمة التقليدية Traditional Crime وزادت معاناة المجتمعات من الجريمة في العصور الحديثة المعاصرة على كل معاناة سالفة .. فقد جدت على المجتمعات أساليب حديثة في الحياة والعلاقات المالية والتجارية وأساليب الحكم وتنظيم الأسرة والتربية وسبل كسب العيش .. وظهرت أنماط متعددة مستحدثة للجريمة الاقتصادية وجرائم ذوي الياقات البيضاء ... The White Collar Criminal والجريمة المنظمة التي ترتكبها عصابات المافيا وغيرها Organised Crime

---

★ اعداد : **الأستاذ : محمود السيد ابراهيم** – المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض.

كما اهتزت المجتمعات اهتزازا شديدا في صورة مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والدينية والتربوية ولوحظ من المشاهدات ومن الدراسات الارتباط الوثيق بين اهتزاز هذه المؤسسات، وارتفاع معدلات الجريمة وبرزت ظاهرة التنافر الاجتماعي ... Cultural Lag كأساس لعدم التنظيم والفوضى وعدم التكافؤ بين طرفي الثقافة الواحدة بسبب إزدياد وطأة الكفر والالحاد والتشكيك في القيم والأخلاق وتداخل المبادىء وتضاربها وصارت الثقافة المعنوية لا تساير سرعة تطور الثقافة المادية بسبب التغير الاجتماعي السريع، فأصبح ما هو سائد ... القلق والاضطراب هما وتحين الفرص وانتهازها والمجازفة لنيل ما في أيدي الآخرين والكسب السريع المربح واستباحة الأموال والأعراض.

وكنتيجة لكل هذا ظهرت المجموعات الارهابية Terrorist Groups كالألوية الحمراء في ايطاليا ومجموعة بادر ماينهوف في المانيا الغربية وغيرها، والتي تؤمن بالعنف المدمر لتغير شكل المجتمع وأصبح الأمن بمعناه الشامل حلما لا يتحقق لأغلب المجتمعات حتى أصبحت الجريمة في نظر الناس أمرا عاديا، وتعارفت على الخروج على النظام، وفي بعض الأحيان شرعت المحرمات مثل اباحة استعمال المخدرات من بعض الدول والولايات الأمريكية، وغض الطرف عن جرائم الكبار الخاصة من ذوي النفوذ والمال.

الجرائم التي تُصَدر الى العالم العربي وموقف الأجهزة الأمنية منهـا :

والموقف العالمي كهذا، تحاول الأمة العربية وهي تتأثر بما يجري من حولها بقدر أو بآخر، تحاول تلمس طريقها بحذر نحو بناء أمني قوي واستقرار يواكب في ذات الحين عملية البناء الاقتصادي والعمراني والتنمية.

ويضيف موقع العالم العربي واتساع رقعته وأهمية مصادر الطاقة فيه، فضلا عن أهمية أسواقه لاقتصاديات الدول الأخرى، يضيف الى العبء الأمني للعرب فيجعل موطنهم عرضة لنشاط مقصود لزعزعة الاستقرار فيه وتقويض أمنه عن طريق تهريب السلاح والمخدرات والمسكرات والبغايا اليه بالاضافة الى وسائل الغزو الفكري والخلقي من كتب ومجلات وصحف وأفلام Phonography وممارسة الجريمة المنظمة وجرائم العنف والتخريب على أرضه هذا الوضع الأمني يسبب مشكلة لا بد من التصدي لها أولا بالدراسة والبحث، وثانيا بالتخطيط المحكم للوقاية والمكافحة.

فعلينا استكشاف وتحديد الداء ليسهل الدواء وقبل ذلك وضع سبل الوقاية منه، ويهدف هذا العرض بدوره الى ما يلي :-

١ - التعرف على نوع وحجم الجريمة في البلاد العربية.
٢ - محاولة الكشف عن العوامل التي تؤدي الى وقوع الجريمة في المجتمعات العربية.
٣ - استنباط وسائل الوقاية وحماية المجتمعات من الجريمة.

ويبرز في النهاية الهدف من كل هذا وهو التمكن من مكافحة الجريمة بصورة علمية في ضبطها والوقاية منها معا، أي تضييق الخناق على الجريمة المعاصرة، ووضع العراقيل أمام حدوثها مستقبلا.

ومن هنا يبرز دور وأهمية الاعلام العربي فلا بد من تضافر الجهود وانتظامها من أجل المكافحة، ولا يخفى على أحد أثر وسائل الاعلام على الأمن وقوة تأثيرها وهي سواء ما اصطلح عليه في معناها الشائع بوسائل التواصل العامة Mass Communication Media ومن أبرزها اليوم الصحف والمجلات والكتب الهزلية أو مجلات الأطفال والراديو والسينما والتلفزيون، أو ما قد يطلق عليها إعلاما أو إرشادا أو توجيها أو دعاية أو توعية أو أي تسمية أخرى جميعها تقوم على شيء من التخطيط لتحقيق أهداف متعددة.

ومن هنا يأتي الدور الايجابي أو السلبي في التأثير على الأنماط السلوكية ويثور الجدل حول دورها في زيادة معدلات الجريمة أو في تطوير الأساليب الاجرامية.

أولا : التعرف على نوع وحجم الجريمة في البلاد العربية :

تشير إحدى البحوث الهامة التي شملت كل الجرائم من ناحية وغطت الرقعة العربية من ناحية أخرى، حيث شملت الدراسة كافة أرجاء الوطن العربي حيث بلغ عدد الدول العربية إحدى وعشرين دولة تمتد من الخليج الى المحيط، وكما غطى البحث من حيث المكان الدول العربية فانه شمل من حيث السكان كافة المجتمعات العربية وهي مجتمعات تجمعها وحدة اللغة والعقيدة والثقافة والتاريخ الواحد والمصالح المشتركة ماضيا وحاضرا، كما تشترك في التعرض للخطر المحدق الذي يتهددها مستقبلا وتباين المجتمعات العربية داخليا فيما بينها على أساس الحاضرة والبادية والريف، واختار البحث طريقة المسح الاجتماعي الشامل لكافة المجتمعات العربية حيث تتجمع عن طريق المسح ذخيرة من المعلومات التي تمكن من التعرف على الأبعاد المختلفة للمشكلات الأمنية، واعتمد في ذلك أيضا على البيانات الشرطية والبيانات القضائية واشتمل البحث جانبا اضافيا اعتمد على التحليل النوعي باستبيان مجموعة من قادة الرأي والفكر في المجتمعات العربية والذين طلب اليهم تقييم الوضع الأمني في مجتمعاتهم.

ومن واقع هذا البحث الهام والدراسات الأخرى والبيانات الاحصائية والقرارات والتوصيات من قادة الأمن العربي يمكننا أن نتعرض بايجاز الى المشكلات الأمنية والجرائم وأسبابها وحجمها.

حجم الجريمة عامة :-

يدل على حجم الجريمة في المجتمعات العربية مجموع الجرائم المرتكبة في السنة والمجموع قد يتغير من سنة الى أخرى ومن دولة

الى أخرى إلا أن التغيير يكون عادة تدريجيا وبسيطا من عام الى عام، ولذلك فإنه يمكن الاعتماد على السنة كوحدة للقياس وباستقراء السجلات والاحصائيات والجداول أظهرت أن معظم الدول العربية تقع في فئة عدد الجرائم الواقع بين أقل من ألف وأقل من ١٥ الفا في السنة ... أما باقي الدول العربية وتمثل ما يزيد قليلا عن الربع فتقع من فئات عدد الجرائم السنوية فيما بين ١٥ ألفا الى ما يزيد عن ٥٠ ألفا.

وهذه النتيجة تدل على اختلاف في الوضع الأمني فيما بين المجتمعات العربية، فبعضها لا يكاد تصل حجم الجريمة فيه الى الألف في العام والبعض يزيد عن الـ ٥٠ ألفا في العام، وإن كان يمكن القول بأن حجم الجريمة في الدول العربية يميل الى الصفر، ذلك لأن نصف تلك الدول لا يزيد فيها حجم الجريمة على خمسة آلاف في السنة وهي نسبة عادية مالم تؤخذ في الحسبان نسبة عالية في الجرائم التي لا يبلغ عنها عادة. ويمكن القول أن المجتمعات العربية المعاصرة تقع في نمطين، نمط تقل فيه الجريمة ونمط تزيد فيه، وأنها لا تتساوى من الناحية الأمنية ولاعطاء صورة تقريبية نستعرض بعض الجرائم :

١ - جريمة القتل :-

فيما يقارب الـ ٣٠٪ من المجتمعات العربية تزيد جرائم القتل على مائة في السنة وأنه في ٥٠٪ منها تزيد جرائم القتل على خمسين في السنة. هذا الى جانب أن من ٢٠٪ من الدول يقل عدد جرائم القتل عن عشرة في السنة.

وهذه النسبة أقل من ١٠٪ من جملة الجرائم عامة ... وأهم الدوافع على ارتكاب جرائم القتل تتم بناء على دوافع تقليدية ترتب حسب أهميتها على النحو التالي : - الثأر للقتل - الثأر للعرض - القتل من أجل المال - القتل دفاعا عن النفس - دوافع أخرى.

٢ - جريمة السرقة :-

السرقة جريمة شائعة بين الناس بقدر آو بآخر وبشكل أو بآخر، وفي مجتمعاتنا العربية تتوزع ما بين ٥٠٠ جريمة سرقة في العام. في ربع الدول العربية، الى ما بين ٩٥٠٠ سرقة وأكثر في باقي الدول .. وتختلف أنواع جرائم السرقة من سرقات فردية الى سرقات جماعية، أو السرقات المنظمة والأخيرة تصل الى مصاف الاحتراف، وهي نمط حديث نسبيا في مجتمعاتنا العربية. وتظهر الجداول قلة انتشار الجريمة المنظمة أو الجريمة الجماعية أو عمل العصابات في المجتمعات العربية ففي ٣٠٪ منها لا يصل العدد الى المائة في السنة، وفي ٧٥٪ منها لا يصل الى الـ ٤٠٠ في السنة. ويبدو أن هناك خطرا في زيادة حجم هذا الضرب من العمل الجنائي للاحتكاك الشديد الحادث الآن بالأمم المتقدمة ولكن عموما لا تمثل جريمة السرقة الجماعية سوى نسبة بسيطة من جملة جرائم السرقة التي تحدث في السنة الواحدة من الدول العربية، إذ لا تصل نسبة الجريمة فيها الى ١٠٪. والسطو على المصارف من المظاهر الحديثة وفي عالمنا العربي، وفدت مع وفود المصارف والشركات الكبرى والتقليد العشوائي للثقافات الأجنبية ولا تمثل سوى أقل من ١٠٠ جريمة في السنة.

وتشير الاحصائيات الى صغر حجم جريمة الزنا في المجتمعات العربية التي تتسم في جملتها بالتدين والمحافظة على القيم، غير أن الفاحص يلمس ميلا واضحا نحو ازدياد الجريمة الى ما يتراوح بين ٢ الى ٤ في الألف، فإذا عرفنا أن هذه هي الجريمة المبلغ عنها فقط، فإن الأمر يكشف عن اختلالات اجتماعية خطيرة تحدث في بعض المجتمعات العربية.

٣ - جريمة الزنا :-

وتشمل الزنا بالتراضي واحتراف البغاء والاغتصاب وتعطي الجداول اشارات الى ميلها للزيادة في بعض الدول العربية رغم صغر حجم الجريمة في معظم الدول العربية.

٤ - جرائم المسكرات :-

لا يخفى ما يثيره موضوع المسكرات من جدل واهتمام فبعض الدول العربية لا تحرم شرب الخمر ولا التجارة والصناعة الخاصة بها متأثرة بذلك ببعض التشريعات الموروثة من عهد الاستعمار، والتي تسير على نسق دول أخرى غير اسلامية ولكن دلت الاحصائيات أن حجم الجرائم الخاصة بالمسكرات كبير وأنها جريمة شائعة وأنواع جرائم المسكرات هي شرب الخمر والاتجار في الخمور وتصنيع الخمور وتهريب الخمور الى البلاد، وكل هذه الجرائم تساعد على عادة تعاطي المسكرات وادمانها مما يسبب اضرارا نفسية وصحية واجتماعية واقتصادية، وتقود في النهاية الى ارتكاب جرائم أخرى عندما يصل التعاطي الى مرحلة الادمان والاعتماد الكلي على المسكرات.

٥ - جرائم المخدرات :-

جرائم المخدرات من الجرائم القديمة في أي بلد - غير أنها في العصر الحديث وبخاصة في الزمن المعاصر أخذت شكلا وبائيا بدرجة عالية مما جعل منها أخطر الجرائم في كثير من بلاد العالم. وتنتشر المخدرات بشكل كبير في عدد قليل من الدول العربية وتنتشر بكشل محدود في أكثر الدول العربية، وتتدرج جرائم المخدرات من الاستعمال الشخصي الى الترويج والاتجار فيها الى التصنيع والزراعة والتهريب، وقد وصل عدد الجرائم الى خمسة آلاف جريمة في العالم .. وبتضافر الجهود الأمنية العربية والاعلامية يمكن الحد من جريمة المخدرات في القريب العاجل إن شاء الله.

٦ - جناح الأحداث :-

تسمى انحرافات الأحداث بجناح الأحداث، والمجتمعات العربية التقليدية تصونها بتنظيماتها الاجتماعية عادة من تعرض

الصغار بها للانحراف – غير أنه في عالم اليوم الذي تنشط فيه عوامل التغير الاجتماعي يقوى الاتجاه نحو ازدياد جرائم الأحداث وتشير الأرقام الى أنه في ١٧٪ من الدول العربية يزيد جناح الأحداث على ١٠٠٠ حالة في السنة بينما في ٤٤٪ من الدول العربية يقل عن المائة في السنة .. هذا وبحساب نسبة جناح الأحداث الى جملة الجرائم التي ترتكب في السنة نجد أنه في ٦٥٪ من الدول العربية يقل جناح الأحداث عن ١٠٪ من مجموع الجرائم، وفي ٢٢٪ من الدول يقل جناح الأحداث عن ٢٠٪ من مجموع الجرائم السنوية، وتشيع السرقات في جرائم الأحداث ثم جرائم النشل، يلي ذلك حالات التشرد وبقدر قليل جرائم المخدرات. والمعروف أن الحدث اذا ما تعرض للتشرد انحرف وأن شرارة الانطلاق في جناح الأحداث هي فقدان الرعاية الأسرية.

٧ – الجرائم ذات الطابع الاقتصادي :-

وهي جرائم تمس بشكل مباشر وغير مباشر الاقتصاد الوطني للدول، ومن هذه الجرائم تزييف العملة وتزوير المستندات المالية، وتهريب البضائع والأموال ومخالفة النظم الاقتصادية بصفة عامة. وهذه الجرائم بدأت في الازدياد نظرا لزيادة الاتجاه في بعض الأنظمة الاقتصادية نحو تجريم أنواع متزايدة من الأفعال التي لم تكن تجرم من قبل ... وأنواع الجرائم الاقتصادية مرتبة تنازليا حسب حدوثها في البلاد العربية هي جرائم الرشوة واصدار شيكات بدون رصيد وتهريب البضائع وتهريب العملة وتزييف النقود وتزوير الشيكات والمستندات المالية. ويظهر بوضوح طغيان جرائم الرشوة في العالم العربي على ما غيرها من الجرائم ذات الطابع الاقتصادي وهو يدل على فساد في الادارة العامة واصدار الشيكات بلا رصيد كجريمة يدل على حداثة العهد بالنشاط الاقتصادي الحديث فلم يظهر بعد احترام المعاملات المستندية.

ثانيا : الاسباب التي تؤدي الى ارتكاب الجرائم :-

الى جانب الأسباب التقليدية يرى البعض من المسؤولين الأمنيين في الدول العربية أن بعض العوامل الاضافية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة في بلادهم هي :-

١ - أثر الأجانب :-

وهي تتمثل في طغيان الثقافة الغربية على الثقافة العربية التقليدية مما ينتج عنه صراع وقلق وقدر من التفكك والانحلال هذا من جهة ومن جهة أخرى وفود قدر كبير من العمالة الأجنبية غير العربية الى بعض الدول العربية التي تمر بظروف اقتصادية جديدة وتحول هؤلاء الأجانب للكسب السريع الى جانب عدم التقبل التقليدي في المجتمعات العربية للعناصر الأجنبية الغربية، وقيام بعد اجتماعي بين الفئتين، يؤدي الى حالة نفسية غير سوية لدى الغريب تسهل أمامه الاقدام على الجريمة، وفي تصور المسؤولين الأمنيين في الدول العربية أن ذلك يرجح الأثر السيء للأجنبي على الأمن.

٢ - أثر وسائل الاعلام :-

يشكو المسؤولون الأمنيون بصفة دائبة من وسائل الاعلام العربيةذات الأثر السلبي على الأمن الذي يتحقق من خلال محتويات البرامج أو المواد التي تنشرها، وتنصب الشكوى من اتاحة المواد الاعلامية الضارة في متناول الصغار والمراهقين في قوالب تشد انتباههم وتجعلهم تحت وطأة تأثيرها.

واتفقت الآراء من الاستبيانات على أن السينما تأتي في مقدمة الوسائل الاعلامية التي تضر عند عرض أفلام الاثارة الجنسية وأمثلة الجريمة الناجمة وأساليب التحايل على القانون ورجال الأمن، ثم الصحف والمجلات التي تنشر صورا وأخبارا تدور في نفس الاطار

السابق. فالتلفزيون ... والفيديو ويبدو أن الاذاعة صارت ذات أثر ضعيف في مجال الضرر الاعلامي على الأمن.

ومن العوامل التي تؤدي الى زيادة نسبة الجريمة العوامل التي ترتبط بالأسرة مثل التفكك وسوء التربية وضعف الوازع الديني ثم المدرسة.

والواقع أن الأسرة هي عماد المجتمع العربي قديما وحديثا وتتطلب عناية خاصة بأمرها لتستطيع أن تؤدي دورها الاجتماعي الهام بنجاح.

ثالثا : عوامل الوقاية من الجريمة :-

تشير التوصيات الصادرة من قادة الأمن العربي ومن الباحثين الاجتماعيين ودراسات وبحوث المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ومن البحوث والدراسات التي تجريها مراكز ابحاث مكافحة الجريمة أن الوقاية الأمنية للمجتمعات العربية تتطلب إعدادا يتناسب مع أهمية التحديات المعاصرة وأن التوصيات المطروحة هي العناية بالأسرة عناية مباشرة وقائية والعناية بالصغار وإعداد أجهزة الأمن وتجهيزها بالامكانات البشرية والمادية بما يتناسب مع شكل الجريمة الجديد المتوقع.

الخاتمـــة :-

يمكن تبيّن ملامح الجريمة والمشكلات الأمنية في الدول العربية في الملامح العامة التالية :-

١ - أن الجريمة لا تزال تقليدية في الدول العربية ودوافعها دوافع تقليدية معروفة.

٢ - أن هناك اتجاها لأنواع جديدة من الجرائم لكي تظهر وكذلك أساليب اجرامية مستحدثة.

وهناك ميل الى كثرة جرائم الخمور والمخدرات وجناح الأحداث وميل الى الجرائم ذات الطابع الاقتصادي.

وفي ختام هذا العرض لا بد أن نشير الى الانتقادات التي توجه الى الاعلام العربي بصفة عامة وهو أنه لا يضع استراتيجية اعلامية وتنحصر خدماته في أهداف قصيرة الأجل أو في المجال الأمني، ويؤخذ على الاعلام العربي بعض السلبيات والتقصير في معالجة موضوع الجريمة وايقاظ الحس الأمني للمواطن العربي والتوعية الأمنية عامة. ولا شك أن تضافر الجهود وتعاون رجال الاعلام مع رجال الأمن في تنفيذ سبل الوقاية والمنع وهو المنطلق السليم والصحيح لا بد من استخدام وسائل الاعلام المختلفة بكفاءة في نشر القيم وتقويم السلوك والتوجيه الرشيد للفرد والأسرة والمجتمع والتركيز الشديد على التوعية الاسلامية والنهج الاسلامي في التربية والسلوك وتوحيد القوانين لتكون مستمدة من الشريعة الاسلامية وذلك توحيدا للأخلاق والسلوك سعيا نحو خلق مجتمع الأمن والاستقرار.

المراجـــع :-

١ - المشكلات الأمنية في الدول العربية : ورقة عمل الى المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب - إعداد مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية السعودية.

٢ - Sutherland Principles of Criminology

٣ - قرارات وتوصيات قادة الشرطة العرب - اقامة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة - جامعة الدول العربية.

٤ - قرارات وتوصيات وزراء الداخلية العرب - دراسات المؤتمر الأول والثاني - جامعة الدول العربية.

٥ - Olds Parry F., The Place of the Press In Crime Control Yearbook PP 245-269

معدل الجريمة الى عدد السكان من الالف*

القطر	السكان	عدد الجرائم	المعدل في الألف	السنـة
اسبانيا	١٥ر٥١٩ر٨٩٩	١١٢ر٧٠٠	٧ر٢٦	١٩٧٢
استراليا	١٢ر٧٢٨ر٤٦١	٣٠٧ر٣٦٠	٧٥ر٠٠	١٩٧١
المانيا الاتحادية	٦ر١٦٧ر٣٥٠	٢ر٥٧٢ر٥٣٠	٤١ر٧١	١٩٧٢
اندونيسيا	١٢٣ر٠٠٠ر٠٠٠	١٨١ر٤٠٧	١ر٤٧	١٩٧٢
ايطاليا	٥٤ر٦٤٢ر٣١٨	١ر١٣٦ر٨٠٨	٢٠ر٠٨	١٩٧٢
البحرين	٢٠٠ر٠٠٠	٧ر٤٧٩	٣٧ر٣٩٣	١٩٧٢
تونس	٥٢٠ر٠٠٠	٤١ر٦٣٣	٨ر٠٠	١٩٧٢
الدانمارك	٤ر٩٧٥ر٦٥٣	٣٠١ر١٤٢	٦٠ر٥٢	١٩٧٢
رومانيا	٢١ر٠٠٠ر٠٠٠	١٦ر٨٥٨	٥ر٠٨	١٩٧٢
السودان	١٧ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٢ر٤٤٤	٢ر٥٠	١٩٧٢
غانا	٩ر٠٠٠ر٠٠٠	٩٦ر٥٠٥	١٠ر٧٢	١٩٧٢
فرنسا	٥١ر٩١٤ر٦٠٠	١ر٦٧٥ر٥٠٧	٣٢ر٢٧	١٩٧٢
فنزويلا	١١ر٣٠٠ر٠٠٠	٧٧ر٦٢٨	٦ر٨٦	١٩٧٢
فنلندا	٤ر٥٩٨ر٠٠٠	٢٩٢ر٠٧٤	٦٣ر٥٢	١٩٧٢
كندا	٢١ر٩٨٤ر٠٠٠	١ر٦٤٨ر٨١٧	٧٥ر٠٠	١٩٧٢
كوريا	٣٣ر١٦٧ر٠٠٠	٤١٢ر١٣٧	١٢ر٤٢	١٩٧٢
الكويت	٨٠٠ر٠٠٠	٩ر٩٨٣	١٢ر٤٨	١٩٧٢
كينيا	١٢ر٠٦٧ر٠٠٠	٥٧ر٢٢٩	٤ر٧٤	١٩٧٢
لبنان	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	١ر١٢١ر٩٧٢	٤٤٨ر٧٧	١٩٧٢
ليبيا	٢ر٢٥٧ر٠٣٧	٦ر٧٨٠	٣ر٠٠	١٩٧٢
مالي	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٦٦١	٠ر٣٣	١٩٧٢
المغرب	١٧ر١٠٩ر١٣٣	٧٠ر٠١٣	٤ر٩٠	١٩٧٢
اليابان	١٠ر٧٣٣ر٠٠٠	١ر٣٩٦ر٠٣٢	١٣ر٠٠	١٩٧٢

★ ملحق معدل الجريمة (عالميا) من اصدار منظمة الانتربول العالمية.